

الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي أيلول 2016

أظهرت نتائج مؤشرات القطاع الحقيقي في الأشهر التسعة الأولى من العام 2016 ميلاً نحو الإيجابية أكثر منه نحو السلبية مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، فتحسّنت على سبيل الذكر الواردات السلعية وحركة المطار، فيما تراجعت قليلاً مقاصة الشيكات والصادرات السلعية. أما معدّل نمو النشاط المصرفي المعبر عنه بإجمالي موجودات/مطلوبات المصارف التجارية والبالغ 6,5%، فجاء أفضل منه في الأشهر التسعة الأولى من العام 2015 (3,2%)، وانسحب ذلك على التسليفات للقطاع الخاص والودائع. كما سجّل ميزان المدفوعات لغاية أيلول 2016 فائضاً يقارب 555 مليون دولار مقابل عجز بحوالي 1,8 مليار دولار لغاية أيلول 2015. ويُعزى التحسّن في النشاط المصرفي وفي ميزان المدفوعات إلى الهندسة المالية التي قام بها مؤخراً مصرف لبنان، والتي كان من نتائجها أيضاً تعزيز موجوداته بالعملات الأجنبية التي وصلت إلى 34,2 مليار دولار في نهاية أيلول 2016. على صعيد آخر، تابع الدين العام الإجمالي ارتفاعه وبلغ 74,7 مليار دولار في نهاية أيلول 2016. في ما يخصّ معدلات الفائدة، فقد بقيت مستقرّة على سندات الخزينة بالليرة في فترة كانون الثاني-أيلول 2016، فيما عرفت المعدلات المصرفية بعض التقلّبات صعوداً أو نزولاً.

أولاً- الوضع الاقتصادي العام الشيكات المتقاصة

في أيلول 2016، بلغت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصة ما يعادل 5776 مليون دولار مقابل 5821 مليون دولار في الشهر الذي سبق و5738 مليون دولار في أيلول 2015. وتراجعت قيمة الشيكات المتقاصة بنسبة 2,3% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2016 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2015 فيما تراجع معدّل دورة قيمة الشيكات المتقاصة إلى 71,3% في فترة كانون الثاني- أيلول 2016 مقابل 73,4% في الفترة المماثلة من العام 2015، كما يتبيّن من الجدول أدناه.

جدول رقم 1- تطوّر الشيكات المتقاصة في الأشهر التسعة الأولى من السنوات 2013-2016

نسبة التغيّر، % 2015/2016	2016	2015	2014	2013	
					الشيكات بالليرة
4,2+	3167	3038	2985	2898	- العدد (آلاف)
5,4+	21931	20800	20416	18872	- القيمة (مليار ليرة)
1,1+	6925	6847	6840	6512	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					الشيكات بالعملات الأجنبية
3,2-	6030	6228	6700	6988	- العدد (آلاف)
5,1-	36096	38041	42559	41311	- القيمة (مليون دولار)
2,0-	5986	6108	6352	5912	- متوسط قيمة الشيك (دولار)
2,3-	76346	78147	84574	81148	مجموع قيمة الشيكات (مليار ليرة)
1,6-	8301	8434	8732	8208	متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					دولة الشيكات، %
	65,6	67,2	69,2	70,7	- العدد
	71,3	73,4	75,9	76,7	- القيمة

المصدر: مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في أيلول 2016، بلغت قيمة الواردات السلعية 1448 مليون دولار مقابل 1951 مليون دولار في الشهر الذي سبق و1434 مليون دولار في أيلول 2015. وفي الأشهر التسعة الأولى من العام 2016، ازدادت قيمة الواردات السلعية بنسبة 7,7% بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2015، في حين ازدادت الكميات المستوردة بنسبة أكبر بلغت 19,5%.

وتوزعت الواردات السلعية في فترة كانون الثاني- أيلول 2016 بحسب نوعها كالاتي: احتلت المنتجات المعدنية المركز الأول كالعادة وشكلت حصتها 21,8% من المجموع، تلتها منتجات الصناعة الكيماوية (10,8%)، فالآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (9,8%)، ثم معدات النقل (9,2%)، فمنتجات صناعة الأغذية (7,2%). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الأشهر التسعة الأولى من العام 2016، حلت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصتها 11,2% من مجموع الواردات، لتأتي بعدها إيطاليا (7,4%)، ثم الولايات المتحدة الأميركية (6,5%)، فألمانيا (6,1%)، فاليونان (5,3%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في الأشهر التسعة الأولى من السنوات 2013-2016

نسبة التغير، % 2015/2016	2016	2015	2014	2013	الواردات السلعية (مليون دولار)
7,7+	14240	13221	15729	15903	

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في أيلول 2016، بلغت قيمة الصادرات السلعية 254 مليون دولار، مقابل 340 مليون دولار في الشهر الذي سبقه و243 مليون دولار في أيلول 2015. وتراجعت الصادرات السلعية بنسبة بسيطة بلغت 0,3% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2016 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2015.

وتوزعت الصادرات السلعية في فترة كانون الثاني- أيلول 2016 بحسب نوعها كالاتي: احتلت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول وبلغت حصتها 29,3% من مجموع الصادرات، تلتها منتجات صناعة الأغذية (14,6%)، فالآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (11,1%)، ثم منتجات الصناعة الكيماوية (10,4%)، فالمعادن العادية ومصنوعاتها (8,0%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الأشهر التسعة الأولى من العام 2016، نذكر: جنوب أفريقيا التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها 23,2% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها المملكة العربية السعودية (9,3%) فالإمارات العربية المتحدة (8,1%)، ثم سورية (5,7%)، فالعراق (5,6%).

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في الأشهر التسعة الأولى من السنوات 2013-2016

نسبة التغير، % 2015/2016	2016	2015	2014	2013	الصادرات السلعية (مليون دولار)
0,3-	2228	2234	2513	3158	

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في أيلول 2016، بلغ عجز الميزان التجاري 1194 مليون دولار مقابل عجز أعلى قدره 1611 مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة قريبة بلغت 1191 مليون دولار في أيلول 2015. غير أن عجز الميزان التجاري ارتفع إلى 12012 مليون دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام 2016 مقابل عجز بقيمة 10987 مليوناً في الفترة ذاتها من العام 2015.

- في أيلول 2016، سجّلت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية ارتفاعاً بقيمة 189 مليون دولار، بعد ارتفاعها الملحوظ بقيمة 1788 مليون دولار في الشهر الذي سبق في حين كانت تراجع بقيمة 122 مليون دولار في أيلول 2015. وفي الأشهر التسعة الأولى من العام 2016، ارتفعت الموجودات الخارجية الصافية بحوالي 555 مليون دولار، مقابل تراجعها بقيمة 1771 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2015.

قطاع البناء

- في أيلول 2016، بلغت مساحات البناء المرخّص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال 930 ألف متر مربع (2م) مقابل 981 ألف م² في الشهر الذي سبق و1090 ألف م² في أيلول 2015. وفي الأشهر التسعة الأولى من العام 2016، تراجع تراخيص مساحات البناء بنسبة 4,4% بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2015.

جدول رقم 4- تطوّر مساحات البناء المرخّص بها في الأشهر التسعة الأولى من السنوات 2013-2016

نسبة التغيّر، % 2015/2016	2016	2015	2014	2013	مساحات البناء الإجمالية (ألف م ²)
4,4-	8955	9362	10552	9701	

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في أيلول 2016، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجلّ العقاري 72,2 مليار ليرة مقابل 71,0 مليار ليرة في الشهر الذي سبق و65,7 ملياراً في أيلول 2015. وازدادت هذه الرسوم بنسبة 3,8% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2016 مقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2015.

- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد ارتفعت إلى 517 ألف طن في آب 2016 (آخر الأرقام المتوافرة) مقابل 398 ألف طن في الشهر الذي سبقه و474 ألف طن في آب 2015. وارتفعت كمّيات الإسمنت المسلّمة بنسبة 7,6% في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2016 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2015.

قطاع النقل الجوي

في أيلول 2016، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي 6888 رحلة، وعدد الركاب القادمين 372040 شخصاً والمغادرين 447562 شخصاً والعابرين 284 شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر التاسع من العام 2016، بلغ حجم البضائع المفرغة 4039 طناً مقابل 2575 طناً للبضائع المشحونة.

وفي الأشهر التسعة الأولى من العام 2016، وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه، ارتفعت كل من حركة القادمين بنسبة 8,3% وحركة المغادرين بنسبة 5,0% وعدد الرحلات بنسبة 5,1%، في حين تراجعت حركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة 7,7%.

جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصّة الميديل ايست منها في الأشهر التسعة الأولى من العامين 2015 و2016

التغير، %	2016	2015	
5,1+	54270	51633	حركة الطائرات (عدد)
	34,1	35,3	منها: حصّة الميديل ايست، %
8,3+	2934696	2709692	حركة القادمين (عدد)
	35,7	37,6	منها: حصّة الميديل ايست، %
5,0+	2960177	2818115	حركة المغادرين (عدد)
	35,3	37,4	منها: حصّة الميديل ايست، %
62,8-	7296	19616	حركة العابرين (عدد)
7,7-	63388	68678	حركة شحن البضائع (طن)
	27,9	29,7	منها: حصّة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في أيلول 2016، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 162 باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه 572094 طناً والمشحونة 95988 طناً، وعدد المستوعبات المفرغة 21228 مستوعباً. وفي الأشهر التسعة الأولى من العام 2016 وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه، ارتفع كل من عدد البواخر بنسبة 17,0% وحجم البضائع المفرغة بنسبة 10,3% وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة 7,9%، في حين تراجع حجم البضائع المشحونة بنسبة 5,3%.

بورصة بيروت

في أيلول 2016، انتعشت حركة بورصة بيروت، وبلغ عدد الأسهم المتداولة 17493508 أسهم قيمتها الإجمالية 132,5 مليون دولار مقابل تداول 8672726 سهماً قيمتها الإجمالية 87 مليون دولار في الشهر الذي سبق (10044627 سهماً بقيمة 96,1 مليون دولار في أيلول 2015). وبلغت قيمة الرسملة السوقية 11114 مليون دولار مقابل 10982 مليوناً (11023 مليون دولار) في نهاية الفترات الثلاث على التوالي.

وفي أيلول 2016، استحوذ القطاع المصرفي على حوالي 97,4% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، مقابل 2,4% لشركة سوليدير بسهميها "أ" و"ب" وحصّة شبه معدومة للقطاعين الصناعي والتجاري (0,1% كلّ منهما).

وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في الأشهر التسعة الأولى من العامين 2015 و2016، يتبيّن الآتي:

- ارتفاع عدد الأسهم المتداولة من 61 مليون سهم إلى 73,3 مليوناً.
- ارتفاع قيمة الأسهم المتداولة من 510,5 ملايين دولار إلى 631,5 مليوناً.

ثانياً- المالية العامة

في حزيران 2016، بلغ العجز العام الإجمالي 397 مليار ليرة مقابل عجز بقيمة 61 ملياراً في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة 97 مليار ليرة في حزيران 2015). وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في النصف الأول من العامين 2015 و2016 المعطيات التالية:

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المقبوضة من 7547 مليار ليرة إلى 8045 ملياراً، أي بمقدار 498 مليار ليرة وبنسبة 6,6%. فقد ارتفعت كلّ من مقبوضات الخزينة (+203 مليارات ليرة) والإيرادات غير الضريبية (+149 مليار ليرة) والإيرادات الضريبية (+146 مليار ليرة).

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المدفوعة بوتيرة أعلى، من 10237 مليار ليرة إلى 10964 ملياراً، أي بقيمة 727 مليار ليرة وبنسبة 7,1%. ونتج ذلك من ارتفاع خدمة الدين العام بقيمة 260 مليار ليرة (من 3406 مليارات ليرة إلى 3666 ملياراً) وارتفاع النفقات الأولية من خارج خدمة الدين العام بقيمة 468 مليار ليرة (من 6830 مليار ليرة إلى 7298 ملياراً)، منها 391 مليار ليرة زيادة في النفقات على حساب موازنات سابقة، علماً أن التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان تراجعت بقيمة 442 مليار ليرة.

- وبذلك، يكون العجز العام قد ارتفع من 2690 مليار ليرة في النصف الأول من العام 2015 إلى 2919 ملياراً في النصف الأول من العام 2016 وارتفعت نسبته من 26,3% من مجموع المدفوعات إلى 26,6% في الفترتين المذكورتين على التوالي.

- وحقّق الرصيد الأولي فائضاً قيمته 747 مليار ليرة في النصف الأول من العام 2016 مقابل فائض أدنى بقليل مقداره 716 مليار ليرة في النصف الأول من العام 2015.

ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين ارتفعت قليلاً قياساً على كلّ من المدفوعات الإجمالية والمقبوضات الإجمالية عند مقارنتهما في النصف الأول من العامين 2015 و2016.

جدول رقم 4- تطور بعض النسب المنوية المتعلقة بخدمة الدين العام

النصف الأول 2016	النصف الأول 2015	
33,4	33,3	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
45,6	45,1	خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية أيلول 2016، ارتفعت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً، 144 شهراً و 180 شهراً) إلى 67627 مليار ليرة مقابل 66535 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و 64112 ملياراً في نهاية العام 2015. وبذلك، تكون هذه المحفظة قد ارتفعت بقيمة 1092 مليار ليرة في شهر أيلول لتصل قيمة الزيادة إلى 3515 مليار ليرة في الأشهر التسعة الأولى من العام 2016. وكانت وزارة المالية أصدرت في أيلول 2016، بالإضافة إلى السندات التي يقلّ أجلها عن الخمس سنوات، سندات من فئتي 7 سنوات (بقيمة 267 مليار ليرة) و 10 سنوات (بقيمة 317 مليار ليرة).

جدول رقم 5- توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة- بالنسبة المئوية)

المجموع	180	144	120	96	84	60	36	24	12	6	3	
	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	
ك 1 2015	100,00	-	5,26	12,49	3,09	18,87	20,39	31,12	6,64	1,28	0,74	0,11
ب 2016	100,00	0,32	4,62	15,81	2,75	20,93	21,09	23,63	6,76	3,36	0,32	0,39
أيلول 2016	100,00	0,32	4,55	16,03	2,71	20,99	21,38	22,11	7,55	3,40	0,51	0,45

المصدر: بيانات مصرف لبنان

لا تزال محفظة سندات الخزينة بالليرة تأخذ المنحى ذاته المُسجّل منذ فترة. فقد تراجعت حصة فئة 36 شهراً من 23,6% من مجموع هذه المحفظة في نهاية آب إلى 22,1% في نهاية أيلول 2016 مقابل ارتفاع حصة فئة 120 شهراً من 15,8% إلى 16,0% في نهاية التاريخين تباعاً، فيما سجّلت حصص الفئات الأخرى تقلبات بسيطة صعوداً أو نزولاً.

وارتفعت القيمة الفعلية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة: من 67608 مليارات ليرة في نهاية آب إلى 68599 ملياراً في نهاية أيلول 2016 (+991 مليار ليرة). وتوزّعت على المكتتبين كالاتي:

جدول رقم 6- توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين (القيمة الفعلية- نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

أيلول 2016	آب 2016	أول 2015	
27531	25991	29738	المصارف
%40,1	%38,5	%46,0	الحصة من المجموع
30183	30442	23907	مصرف لبنان
%44,0	%45,0	%37,0	الحصة من المجموع
536	537	562	المؤسسات المالية
%0,8	%0,8	%0,9	الحصة من المجموع
8712	8934	8461	المؤسسات العامة
%12,7	%13,2	%13,1	الحصة من المجموع
1637	1704	1986	الجمهور
%2,4	%2,5	%3,1	الحصة من المجموع
68599	67608	64654	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

من خلال الجدول أعلاه، يتبيّن أن حصة المصارف من مجموع محفظة سندات الخزينة بالليرة ارتفعت من 38,5% في نهاية آب إلى 40,1% في نهاية أيلول 2016، فيما انخفضت حصة مصرف لبنان (من 45% إلى 44% تبعاً) وحصة المؤسسات العامة (من 13,2% إلى 12,7% تبعاً)، واستقرّت حصة كلّ من الجمهور والمؤسسات المالية.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية أيلول 2016، بقيت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدّرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة حتى تاريخه) شبه مستقرّة إذ بلغت ما يوازي 26923 مليون دولار مقابل ما يوازي 26927 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و24916 مليون دولار في نهاية العام 2015. وفي نهاية أيلول 2016، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبونز 17085 مليون دولار (أي ما نسبته 63,5% من مجموع المحفظة) مقابل ما يوازي 17446 مليون دولار (أي ما نسبته 64,8% من المجموع) و17645 مليون دولار (أي ما نسبته 70,8% من مجموع المحفظة) في نهاية كانون الأول 2015.

الدين العام

في نهاية أيلول 2016، ارتفع الدين العام الإجمالي إلى 112649 مليار ليرة (ما يعادل 74,7 مليار دولار) مقابل 111627 مليار ليرة (أي ما يعادل 74,0 مليار دولار) في نهاية الشهر الذي سبق و106015 ملياراً في نهاية العام 2015. وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي ارتفع بقيمة 1022 مليار ليرة في شهر واحد لتصبح قيمة الزيادة 6634 مليار ليرة في الأشهر التسعة الأولى من العام 2016 (مقابل زيادة قدرها 3252 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2015).

ونتيجة ارتفاع الدين العام الإجمالي بين نهاية كانون الأول 2015 ونهاية أيلول 2016 من ارتفاع كلّ من الدين المحرّر بالليرة اللبنانية بقيمة 3597 مليار ليرة والدين المحرّر بالعملة الأجنبية بما يوازي 3037 مليار ليرة (2015 مليون دولار).

وبلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 96888 مليار ليرة في نهاية أيلول 2016، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 4,4% قياساً على نهاية العام 2015.

وفي نهاية أيلول 2016، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية 68792 مليار ليرة، مشكّلةً حوالي 61,1% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 43857 مليار ليرة للدين المحرّر بالعملة الأجنبية، أي ما نسبته 38,9% من الدين العام الإجمالي.

وفي ما يخصّ تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، ارتفعت حصة المصارف إلى 40,3% في نهاية أيلول 2016 مقابل انخفاض حصة كلّ من مصرف لبنان إلى 43,9% والقطاع غير المصرفي إلى 15,8% في نهاية الشهر المذكور.

جدول رقم 7- مصادر تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية
نهاية الفترة- بالنسبة السنوية

أيلول 2016	أب 2016	أول 2015	
40,3	38,6	45,8	المصارف في لبنان
43,9	44,9	37,3	مصرف لبنان
15,8	16,5	16,9	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

وفي ما يخصّ تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية، جاء توزّع حصص المكتتبين كالآتي:

جدول رقم 8- مصادر تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية
نهاية الفترة- بالنسبة السنوية

أيلول 2016	أب 2016	أول 2015	
3,4	3,5	3,8	الحكومات
0,1	0,1	0,2	قروض باريس-2
3,6	3,6	3,7	المؤسسات المتعددة الأطراف
92,5	92,6	92,0	سندات يوروبونديز
0,4	0,2	0,3	سندات خاصة للاستثمارات + مصادر أخرى خاصة
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

ثالثاً: القطاع المصرفي

في نهاية أيلول 2016، ارتفعت الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يعادل 298592 مليار ليرة (ما يوازي 198,1 مليار دولار)، مقابل 295129 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و280379 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (273373 مليار ليرة في نهاية أيلول 2015). وازداد إجمالي ميزانية المصارف التجارية، الذي يشير إلى حجم النشاط المصرفي، بنسبة 6,5% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2016 مقابل ارتفاعه بنسبة أدنى بلغت 3,2% في الفترة ذاتها من العام 2015.

المطلوبات

الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية أيلول 2016، ارتفعت الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية، والتي تضمّ ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافةً إلى ودائع القطاع العام، إلى ما يعادل 243656 مليار ليرة (ما يوازي 161,6 مليار دولار) وشكّلت 81,6% من إجمالي المطلوبات مقابل 241828 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و233589 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (229674 مليار ليرة في نهاية أيلول 2015). وارتفعت الودائع الإجمالية بنسبة 4,3% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2016، مقابل ارتفاعها بنسبة أدنى بلغت 3,2% في الفترة ذاتها من العام 2015.

وارتفع معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم قليلاً إلى 64,98% في نهاية أيلول 2016 مقابل 64,76% في نهاية الشهر الذي سبقه و64,88% في نهاية العام 2015 (64,62% في نهاية أيلول 2015). - في نهاية أيلول 2016، ارتفعت الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يعادل 188621 مليار ليرة وشكّلت 63,2% من إجمالي المطلوبات، مقابل 187198 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و180489 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (178451 مليار ليرة في نهاية أيلول 2015). وارتفعت هذه الودائع بنسبة 4,5% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2016 مقابل ارتفاعها بنسبة أدنى بلغت 3,7% في الفترة ذاتها من العام 2015.

وفي التفصيل، ارتفعت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة 4,0% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2016، وازدادت ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية بنسبة 4,9%. وارتفع قليلاً معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم إلى 59,43% في نهاية أيلول 2016 مقابل 59,25% في نهاية الشهر الذي سبقه و59,23% في نهاية العام 2015 (59,10% في نهاية أيلول 2015).

وفي نهاية أيلول 2016، ارتفعت ودائع القطاع الخاص غير المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يوازي 33025 مليون دولار مقابل 32915 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و31858 مليون دولار في نهاية العام 2015 (30738 مليون دولار في نهاية أيلول 2015). وارتفعت هذه الودائع بنسبة 3,7% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2016 مقابل ارتفاعها بنسبة أدنى بلغت 1,4% في الفترة ذاتها من العام 2015.

ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية أيلول 2016، بلغت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان حوالي 6603 ملايين دولار مقابل 6581 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و6543 مليون دولار في نهاية العام 2015 (6312 مليون دولار في نهاية أيلول 2015).

الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية أيلول 2016، وصلت الأموال الخاصة للمصارف التجارية إلى ما يعادل 26332 مليار ليرة (17,5 مليار دولار) مقابل 26272 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و25131 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (24553 مليار ليرة في نهاية أيلول 2015)، وشكّلت 8,8% من إجمالي الميزانية المجمّعة و30,8% من مجموع التسليفات للقطاع الخاص. وارتفعت الأموال الخاصّة بنسبة 4,8% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2016، مقابل ارتفاعها بنسبة أقلّ بلغت 3,5% في الفترة ذاتها من العام 2015.

الموجودات

ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية أيلول 2016، ارتفعت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان إلى ما يوازي 128165 مليار ليرة مقابل 126419 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و106329 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (104325 مليار ليرة في نهاية أيلول 2015). وبذلك، تكون هذه الودائع قد ازدادت بنسبة 20,5% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2016، متأثرةً بالهندسة المالية الأخيرة التي قام بها مصرف لبنان، مقابل ارتفاعها بنسبة 9,0% في الفترة ذاتها من العام 2015.

التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية أيلول 2016، ارتفعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم إلى ما يوازي 75666 مليار ليرة أو ما يعادل 50193 مليون دولار، مقابل 49955 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و48045 مليون دولار في نهاية العام 2015 (46822 مليون دولار في نهاية أيلول 2015). وبذلك، تكون هذه التسليفات قد ازدادت بنسبة 4,5% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2016، مقابل ارتفاعها بنسبة أدنى بلغت 3,2% في الفترة ذاتها من العام 2015.

التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية أيلول 2016، بلغت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام ما يعادل 53247 مليار ليرة، مقابل 52344 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و56984 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (56326 مليار ليرة في نهاية أيلول 2015). وتراجعت هذه التسليفات بنسبة 6,6% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2016، مقابل عدم تسجيلها أيّ تغيير يذكر في الفترة ذاتها من العام 2015. وفي التفصيل، تراجعت التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 2892 مليار ليرة في الأشهر التسعة الأولى من العام 2016 لتبلغ 27491 مليار ليرة في نهاية أيلول 2016، كما تراجعت التسليفات للقطاع العام بالعملة الأجنبية بقيمة توازي 844 مليار ليرة لتصل إلى ما يعادل 25756 مليار ليرة.

الموجودات الخارجية

في نهاية أيلول 2016، بلغت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية حوالي 21624 مليون دولار مقابل 21157 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و23794 مليون دولار في نهاية العام 2015 (22316 مليون دولار في نهاية أيلول 2015). وتراجعت هذه الموجودات بنسبة 9,1% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2016، مقابل تراجعها بنسبة 7,8% في الفترة ذاتها من العام 2015.

رابعاً. الوضع النقدي

الكتلة النقدية

في نهاية أيلول 2016، ارتفعت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعملات الأجنبية إلى ما يوازي 194642 مليار ليرة، مقابل 193180 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و186360 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (184035 مليار ليرة في نهاية أيلول 2015). وبذلك، تكون الكتلة النقدية الاجمالية (م3) قد ارتفعت بنسبة 4,4% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2016، مقابل ارتفاعها بنسبة 3,7% في الفترة ذاتها من العام 2015. من جهة أخرى، ارتفع معدّل دلرة الكتلة النقدية (م3) أي ((م3-م2)/م3) قليلاً إلى 58,04% في نهاية أيلول 2016 مقابل 57,86% في نهاية آب 2016 و57,81% في نهاية العام 2015 (57,78% في نهاية أيلول 2015). وتأتى ارتفاع الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 8281 مليار ليرة في الأشهر التسعة الأولى من العام 2016 من:

- ارتفاع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي 4561 مليار ليرة (ما يعادل 3026 مليون دولار). ونتج ذلك عن ارتفاع الموجودات من الذهب بمقدار 3593 مليار ليرة (2384 مليون دولار) نتيجة ارتفاع سعر أونصة الذهب عالمياً في هذه الفترة، وعن ارتفاع الموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي 968 مليار ليرة (ما يعادل 642 مليون دولار).

- ارتفاع صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة 4480 مليار ليرة.

- ارتفاع فروقات القطع المسجلة "سلباً" بقيمة 3772 مليار ليرة.

- ارتفاع التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 3291 مليار ليرة، نتيجة ارتفاع كلّ من التسليفات بالليرة بما مقداره 2022 مليار ليرة، والتسليفات بالعملات الأجنبية بما يعادل 1269 مليار ليرة (حوالي 842 مليون دولار).

- تراجع البنود الأخرى الصافية بقيمة 280 مليار ليرة.

وفي الأشهر التسعة الأولى من العام 2016، ارتفعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيق (م1) بنسبة 7,2%، كما ازدادت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 3,9%.

1 م (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.
2 م (M2) تشمل م1 وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.
3 م (M3) تشمل م2 وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملة الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها المصارف في الأسواق الخارجية.

معدلات الفوائد

معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية أيلول 2016، انخفضت قليلاً الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية إلى 6,94% مقابل 6,95% في نهاية الشهر الذي سبق (6,94% في نهاية العام 2015). فيما ارتفع قليلاً متوسط عمر المحفظة إلى 1281 يوماً (3,51 سنوات) مقابل 1278 يوماً (3,50 سنوات) و1222 يوماً (3,35 سنوات) في نهاية الفترات الثلاث على التوالي. واستقرّت معدلات الفائدة الفعلية على سندات الخزينة المُصدّرة دورياً خلال شهر أيلول 2016 لتسجّل في الإصدار الأخير المستويات التالية: 4,44% لفئة الثلاثة أشهر، 4,99% لفئة الستة أشهر، 5,35% لفئة السنة، 5,84% لفئة السنتين، 6,50% لفئة الثلاث سنوات، و6,74% لفئة الخمس سنوات. وبلغت الفائدة الفعلية 7,08% على السندات من فئة 7 سنوات و7,46% على السندات من فئة 10 سنوات.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية أيلول 2016، ارتفعت قليلاً الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds) إلى 6,42% مقابل 6,41% في نهاية الشهر الذي سبق (6,44% في نهاية كانون الأول 2015)، فيما انخفض قليلاً متوسط عمر المحفظة إلى 6,28 سنوات مقابل 6,36 سنوات (6,09 سنوات) في نهاية التواريخ الثلاثة على التوالي.

الفوائد المصرفية على الليرة

في أيلول 2016، ارتفع قليلاً متوسط الفائدة المثقّلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية إلى 5,58% مقابل 5,56% في الشهر الذي سبق (5,57% في أيلول 2015)، في حين ارتفع متوسط الفائدة المثقّلة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة بواقع 15 نقطة أساس إلى 8,44% مقابل 8,29% في آب الماضي. وفي أيلول 2016، بقي متوسط الفائدة المثقّلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) شبه مستقرّ وبلغ 3,0% مقابل 3,02% في الشهر الذي سبق (3,05% في أيلول 2015). ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9- تطوّر الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

أيلول 2016	أب 2016	أيلول 2015	
5,58	5,56	5,57	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
*8,44	*8,29	7,08	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
3,00	3,02	3,05	المتوسط المثقل للفائدة بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

*بموجب التعميم الوسيط رقم 389 ويتم احتسابه قبل أي دعم أو تسهيل أو تنزيل من الاحتياطي الإلزامي.

الفوائد المصرفية على الدولار

في أيلول 2016، ارتفع المتوسط المثقل للفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان بواقع 4 نقاط أساس إلى 3,43% مقابل 3,39% في الشهر الذي سبق (3,14% في أيلول 2015)، فيما انخفض المتوسط المثقل للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار من 7,28% في آب إلى 7,20% في أيلول 2016.

وفي أيلول 2016، ارتفع متوسط معدل الليبور لثلاثة أشهر إلى 0,85% مقابل 0,81% في الشهر الذي سبق (0,33% في أيلول 2015).

ويعرض الجدول أدناه تطوّر الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10- تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

أيلول 2016	أب 2016	أيلول 2015	
3,43	3,39	3,14	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
7,20	7,28	7,19	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
0,85	0,81	0,33	متوسط معدل ليبور لثلاثة أشهر

المصدر: مصرف لبنان

سوق القطع

في أيلول 2016، أقل متوسط سعر الدولار الأميركي على 1507,5 ليرات شأنه منذ سنوات عدّة وبقي هامش تسعيره على حاله، أي 1501 ليرة للشراء و1514 ليرة للمبيع. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع بلغ 20 يوماً في الشهر التاسع من العام 2016.

على صعيد آخر، تراجعت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية من 35667 مليون دولار في نهاية آب إلى 34170 مليوناً في نهاية أيلول 2016. وعليه، تكون هذه الموجودات قد ارتفعت بقيمة 3532 مليون دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري مقابل انخفاضها بمقدار 379 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في أيلول 2016، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، ارتفع مؤشر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها بنسبة 1,27% قياساً على الشهر الذي سبق، فيما ارتفع بنسبة 2,02% قياساً على كانون الأول 2015. وعند مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في أيلول 2016 مع الأشهر الإثني عشر المنتهية في أيلول 2015، يكون قد ارتفع بنسبة 0,69%.

أما مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد ارتفع بنسبة 1,52% في أيلول 2016 قياساً على الشهر الذي سبق، وبحوالي 1,19% قياساً على كانون الأول 2015، في حين انخفض بمقدار 2,27% عند مقارنة متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في أيلول 2016 مع الأشهر الإثني عشر المنتهية في أيلول 2015.

